

إعداد رؤية متكاملة للنهوض بالقطاع الزراعي منع زراعة الأراضي المخصصة للقمح بأي محصول آخر محمد لـ «الوطن»: التأمين لمقدمي الخدمات الطبية وهو إلزامي للمشايخ العامة والخاصة



هناك عنام

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس ضرورة إعداد رؤية متكاملة للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال إجراءات قابلة للتنفيذ تشمل تأمين مستلزمات هذا القطاع من بذار وسماد ومحروقات، وشدد في الوقت نفسه على منع استثمار الأراضي المخصصة لزراعة القمح بأي محصول آخر باعتباره أساس الأمن الغذائي إضافة إلى دراسة تبسيط إجراءات منح القروض الخاصة بالقطاع الزراعي وتقديم كل أشكال الدعم الممكنة له، وأقر المجلس خطة المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي لتأهيل المزارعين المنفذ التي دخلت الاستثمار والمشاريع قيد التنفيذ والمساحات المخطط استصلاحها، وأكد ضرورة زيادة المساحات المستصلحة من الأراضي القابلة للزراعة وفق خطة متكاملة والإسراع باستثمار هذه المساحات وإدخالها في الإنتاج الزراعي العفلي، ووافق المجلس على منح سلفة مالية بقيمة ٤٧ مليار ليرة للمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات لتصرف معاشات المتقاعدين العسكريين وأسرهم والمتقاعدين المدنيين ورتبهم عن شهر كانون الثاني لعام ٢٠٢٣، وأكد المهندس عرنوس أهمية بذل كل الجهود لتوفير المواد الغذائية الأساسية

بكميات كافية في الأسواق المحلية، والتشدد بمراقبة هذه الأسواق والأسعار ومحاسبة المحتكرين والمخالفين، بالتوازي مع زيادة الإنتاج وتقديم الدعم للمعلمية الإنتاجية، واعتمد المجلس مذكرة وزارة الثقافة المتعلقة ببرنامج بناء الفكر لدى شريحة الأطفال والبالغين بهدف بناء جيل واع محصن ضد الأفكار السلبية لمصادر الثقافة المتعددة وتنمية طاقات الجيل وقدراته وكفاءاته في مختلف المجالات، كما تم التأكيد على أهمية تأمين الرعاية لمختلف الشرائح العمرية واحتضان المواهب المتميزة وتعزيز القيم الإيجابية لها وتطوير معارفها الفكرية والثقافية، وأطلع المجلس من وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم على مراحل إنجاز مشروع المجمع الإسعافي لمشفى المواساة الجامعي بدمشق للمشروع المقترح لأن المعارف عليه هو التأمين عن الأخطاء الطبية التي ينطلق من دوافع إنسانية اجتماعية وهدفه التعويض للمضربين نتيجة الأخطاء التي يقع فيها مقدمو الخدمات الطبية سواء كانوا أطباء أم صيادلة أو مخابرين أو مشايخ وغيرها من المعنيين في القطاع الطبي، مدير عام هيئة التأمين أشار إلى أن المشروع المقترح يتضمن الزامية التأمين من جميع الجهات المقدمة للخدمة الطبية وينطلق من دور التأمين وهدفه الاجتماعي المستند

أساساً إلى مبدأ التكافل المبني على أسس رياضية إحصائية والتكافل بين الجميع لتعويض المتضرر من الخطأ الطبي معتبراً أن تأمين المسؤولية المهنية هو أهم أنواع تأمين المسؤوليات في العالم ويشكل نحو ٤٠٪ من إجمالي تأمين المسؤوليات عالمياً ونحن سورية من أشهر أنواع التأمين هو التأمين الإلزامي على السيارات باعتباره مسؤولية الخدمة الطبية ويأرقام ضئيلة بحيث لا تتعكس على المواطنين.

وعن الرقم الذي يمكن أن تصل فيه قيمة التأمين نتيجة الخطأ الطبي قال إنه لم يتم اعتماد رقم ضمن مشروع الصك التشريعي علماً أن هناك أرقاساً مدروسة سيتم تنسيق هذا الأمر مع الجهات المعنية ضمن التعليمات التنفيذية للمشروع، والأهم أن التطبيق إلزامي للجميع في المشايخ الخاصة والأطباء ووزارة العدل حيث تمت دراسة هذا المقترح انطلاقاً من هيئة الإشراف على التأمين حيث تقدمنا بمقترح إلى مجلس إدارة الهيئة وتم تشكيل اللجنة المذكورة، وتمت الموافقة من اللجنة الاقتصادية منذ أشهر وحالياً يتم العمل على استرداد كل الملاحظات والمقترحات حول المشروع بتوجيهات من الحكومة وصولاً إلى الصيغة النهائية التي نحن بصدها الآن، أمّن تقديم قيمة حقيقية لمضافة أداء الدور الاجتماعي للتأمين لحصول كل صاحب حق

المخطط إنتاج ١٤ ألف طن سكر والمنفذ ٢٠٣٥ طناً العلي لـ «الوطن»: معمل سكر حمص متوقف منذ عامين وإعادة تأهيل شركة سكر دير الزور غير مجد اقتصادياً



جلنار العلي

كشف مدير المؤسسة العامة للسكر سعد الدين العلي في تصريح لـ «الوطن» أن شركة سكر تل سلحب استلمت خلال دورة التصنيع لعام ٢٠٢٢ حوالي ٩٩,٢٦٩ ألف طن من الشوندر السكري القائم، تم تصنيع ٥٤,١٩٨ ألف طن منها، وقد بلغت كمية السكر الأبيض الناتجة عن ذلك ٢٠٣٥,٧٨ طناً علماً أن كمية الإنتاج المخطط لها كانت ٢٤,٢٥ ألف طن، بينما وصل حجم إنتاج الميلاس إلى ١٧,٤١٨ طناً في حين كان مخططاً له ١٢,١٠٣ ألف طن، وبلغ إنتاج التفل الربط إلى ١٢,٧٨٦ ألف طن علماً أن كمية الإنتاج المخطط لها كانت ٥٣,٢٥١ ألف طن، مشيراً إلى أن المؤسسة باعت كل إنتاجها بقيمة ٢٦,٧١٧ مليون ليرة، علماً أن قيمة المبيعات المخطط لها كانت ١٨١,٤٥ مليون ليرة.

ولفت إلى أن هذه الأرقام تحققت بعد أن وقعت الشركة عقوداً مع الفلاحين لزراعة الشوندر السكري، حيث تم استيراد كمية ٤٧ طن بذار شوندر سكري من المؤسسة العامة لإكثار البذار، وذلك لزراعة المساحة المتعاقد عليها مع الفلاحين والبالغة ٩٢٨٠ هكتاراً لينتج عنها تقديراً كمية ٢٦٣,١٠٠ طن شوندر قائم.

وأشار العلي إلى عزوف بعض الفلاحين عن استرجار البذار التي تم التعاقد عليها بسبب صعوبة تأمين المازوت اللازم للعملية الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة، لافتاً إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه عمل الشركة تتمثل في عدم توريد كميات كافية من الشوندر السكري تكفي للتشغيل الاقتصادي للشركة وقلّة عدد الأيدي العاملة الخبيرة على خطوط الإنتاج بسبب التقاعد على المعاش خلال السنوات التي توقف فيها العمل وذلك خلال عام ٢٠١٥، حيث كانت الشركة تعمل على استلام الشوندر حيقها من الفلاحين وتفرمه وتبيعه لهذه التجهيزات، لافتاً إلى أن المعمل متوقف منذ حوالي ١٥ عاماً وذلك بسبب عدم إمكانية تأمين السكر الخامي كسادة أولية بشكل متواصل نتيجة ظروف خارجة عن إرادة الشركة، ناهيك عن ارتفاع تكلفة التصنيع وذلك بسبب ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، متابعا: «وقد كان من المخطط للشركة أن تنتج ٥٩,١٤٨ ألف طن من السكر الأبيض المكرر حتى نهاية تشرين الأول، إلا أن حجم إنتاجها كان صفرًا وكذلك إنتاجها أيضاً، بسبب الأسباب التي ذكرها».

وأشار إلى أن الشركة تعاني أيضاً من صعوبات في تسويق السكر الأبيض وذلك بسبب الطريقة المتبعة

التي حقه نتيجة أي خطأ طبي الأمر الذي يعكس إيجاباً على كافة الأطراف سواء المتضررين أم مقدمي الخدمة الطبية من أطباء وغيرهم من خلال تغطية شركة التأمين بسداد التعويضات من دون أن يعكس ذلك بكلفة إضافية على المواطن أو بكلفة منخفضة جداً لمقدمي الخدمة الطبية لافتاً إلى أن تكلفة أقساط التأمين يسدها مقدمو الخدمة الطبية ويأرقام ضئيلة بحيث لا تتعكس على المواطنين.

وعن الرقم الذي يمكن أن تصل فيه قيمة التأمين نتيجة الخطأ الطبي قال إنه لم يتم اعتماد رقم ضمن مشروع الصك التشريعي علماً أن هناك أرقاساً مدروسة سيتم تنسيق هذا الأمر مع الجهات المعنية ضمن التعليمات التنفيذية للمشروع، والأهم أن التطبيق إلزامي للجميع في المشايخ الخاصة والأطباء ووزارة العدل حيث تمت دراسة هذا المقترح انطلاقاً من هيئة الإشراف على التأمين حيث تقدمنا بمقترح إلى مجلس إدارة الهيئة وتم تشكيل اللجنة المذكورة، وتمت الموافقة من اللجنة الاقتصادية منذ أشهر وحالياً يتم العمل على استرداد كل الملاحظات والمقترحات حول المشروع بتوجيهات من الحكومة وصولاً إلى الصيغة النهائية التي نحن بصدها الآن، أمّن تقديم قيمة حقيقية لمضافة أداء الدور الاجتماعي للتأمين لحصول كل صاحب حق

ما يؤدي إلى استهلاك زائد في مستلزمات الإنتاج العامية بالإضافة إلى زيادة مصاريف الصيانة للمعدات الإنتاجية إضافة إلى زيادة مصاريف الصيانة مع الدول الصديقة المنتجة لهذه المادة، بحيث تيرم هذه الاتفاقيات بين الحكومات بالتنسيق مع المؤسسة العامة للسكر وفق بنود الشروط الفنية لضمان نوعية المادة وطريقة التوريد لتأمين استمرارية عملية التوريد وبأسعار تقل عن أسعار الشراء وفق الآلية المتبعة حالياً، وذلك لإلغاء حلقات الوساطة في عمليات الشراء، مندداً على ضرورة الحفاظ على الطاقة التصنيعية السورية العظيمة للمعمل من خلال تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد لألات المعمل وذلك لتحسين نوعية المنتج والتقليل من الهدر، إضافة إلى ضرورة تأمين مادة السكر الأحمر باستيرادها عن طريق المؤسسة العامة

هل اعتماد ثلاث سلالات جديدة من القمح والشعير سيزيد الإنتاجية؟ الخليف لـ «الوطن»: توزيع أصناف القمح في أغلب الأحيان لا يتناسب مع التربة والظروف المناخية

بشكل كبير وينعكس سلباً على إنتاج الفلاح. وأوضح أن هناك نوعين من القمح يزرعان في سورية هما القمح الطري والقمح القاسي، لافتاً إلى أن النوع الطري يناسب بعض المحافظات ولا يناسب كل المحافظات وطولب من بعض المحافظات مثل محافظة طرطوس على حين أن محافظات أخرى لا يناسبها الزراعة سوى القمح القاسي.

وبين الخليف أن محافظة طرطوس طلبت مؤخراً من مؤسسة إكثار البذار نحو ٧٥٠ طناً من بذار القمح الطري للموسم القادم ونحن كاتحاد فلاحين طالبنا المؤسسة بتأمين الكمية المطلوبة وهذه الكمية متوفرة حالياً حسب ما أكد مدير عام مؤسسة إكثار البذار.

وأوضح الخليف أن هناك خطة زراعية تم وضعها للموسم الزراعي لعام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ وشاركت في إعدادها اتحاد الفلاحين بالتعاون مع وزارة الزراعة، والاتحاد يقوم بجولة على المحافظات حالياً من أجل متابعة الخطة الزراعية والإطلاع على المقترحات ومعرفة الصعوبات التي تواجهها خلال الموسم القادم، مشيراً إلى أن هناك حاجة ملحة للموسم القادم من أجل اختيار أصناف جديدة من القمح والشعير تتناسب مع التربة والمناخ لكل محافظة.

ويختم بالفول إن أبرز الصعوبات التي تواجهها فلاحو القمح والشعير التي يجب تلبيتها للموسم القادم هو تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذار وطرح أصناف جديدة منها وتأمين السمد بكل أنواعه والمحروقات اللازمة للزراعة وخصوصاً أن هناك شكاوى كثيرة وعمامة ورتت من

جديدة أكثر تكيفاً مع التغيرات المناخية وخاصة الجفاف وتلائم البيئات السورية التي تتغير على مستوى المناطق، وشدد على ضرورة التبع المستمر على أرض الواقع للأصناف المعتمدة ومراجعة سلوكها وتقييمها باستمرار من تأكيد دراسة ثباتية هذه الأصناف وحاجتها للتطوير.

ولفت إلى أهمية استمرار البحوث والدراسات لاعتماد أصناف جديدة من القمح وبيدلة منه لإدخالها في المناطق الضعيفة والهبشة وسلالة مباشرة من القمح القاسي «أمساد ١٤٦٩» مناسبة للزراعة البعل في منطقة الاستقرار الثانية إضافة إلى سلالة مباشرة من القمح القاسي «دوما ٤٥٤١» مناسبة للزراعة المروية.

وأكد وزير الزراعة أهمية دور البحوث العلمية الزراعية في استنباط أصناف